

النَّيَابَةُ الْعَامَّةُ

مكتب

النائب العام



النائب العام يأمر بإحالة أخطر تنظيم إرهابي بمحافظة الجيزة إلى المدعي العام العسكري

- أمر النائب العام هشام بركات بإحالة ثمانية وخمسين متهماً من أعضاء تنظيم مجهولون الإرهابي - إحدى لجان العمليات النوعية لجماعة الإخوان الإرهابية - الذين ارتكبوا أعمالاً إرهابية في نطاق محافظة الجيزة منذ أغسطس ٢٠١٣ وحتى أكتوبر ٢٠١٤ إلى المدعي العام العسكري.
- وقد كشفت تحقيقات النيابة العامة أن بعض قيادات جماعة الإخوان الإرهابية الهاربين خارج البلاد بدولتي قطر وتركيا المشكلين لما يسمى تحالف دعم الشرعية قاموا بالتنسيق مع القيادات الوسطى للجماعة بمحافظة الجيزة المتواجدين بالبلاد - عقب فض تجمهري رابعة العدوية والنهضة - واتفقوا على تصعيد نشاطهم الإرهابي داخل البلاد وذلك بتنفيذ عدة وقائع اغتيالات لرجال الشرطة والجيش والقضاء وغيرهم ممن يعارض فكر الجماعة الإرهابية واستهداف المنشآت العامة والخاصة وذات الطابع الاقتصادي لزعزعة الاستقرار في الدولة وإفقاد المواطنين الأمان واستنزاف الدولة اقتصادياً سعياً لإسقاط الدولة المصرية، وأنهم أسسوا تنظيماً إرهابياً سرياً أطلقوا عليه تنظيم مجهولون ضد الانقلاب، واستخدموا موقع التواصل الاجتماعي (فيس بوك) في بث أفكارهم المسمومة ومخططاتهم ونشر الأكاذيب والشائعات المثيرة لاستقطاب الشباب، وقسموا ذلك التنظيم السري إلى عدة خلايا عنقودية تضم مسلحين من عناصرها وتسميتهم بأسماء حركية تجنباً لرصدهم، وتقسيم تلك الخلايا إلى لجان رصد، وتنفيذ، وتوثيق، وتصنيع المواد المفرقة، وتخزين الأسلحة والمفرقات، وتدريب العناصر المنضمة وإيواء أعضائها وإمدادهم بالأسلحة والأموال والأدوات اللازمة لتنفيذ عملياتهم الإرهابية، وبدأوا في عقد اجتماعات تنسيقية بهدف توحيد الجهود والعمليات النوعية الإرهابية والعمل بشكل جماعي متزامن ضد أهدافهم المحددة سلفاً، فضلاً عن حثهم لأعضاء ذلك التنظيم على توثيق كل ما يرتكبونه من أعمال إرهابية ونشرها على شبكة المعلومات الدولية ومواقع التواصل الاجتماعي.

النائب العام

مكتب

النائب العام



- كما كشفت التحقيقات عن قيام خلايا ذلك التنظيم الإرهابي بارتكاب الجرائم الآتية :-
 - (١) الشروع في تخريب أحد أبراج الضغط العالي بمنطقة محولات الطالبية باستخدام تسع اسطوانات غاز تم توصيلها بالهواتف المحمولة بعد تعديل دوائرها الاليكترونية للتفجير عن بُعد وزرعوها بالمكان المستهدف بيد أنه أوقف أثر جريمتهم لسبب لا دخل لهم فيه وهو خطئهم في عملية التوصيل وضبط الإهالي لإثنين منهم حال محاولتهم إصلاح العطل.
 - (٢) الشروع في قتل بعض ضباط ومجندي الشرطة المكلفين بتأمين شارع الأهرام عمداً مع سبق الإصرار والترصد حيث رصدوا تحركات المجني عليهم وكمنوا لهم على جانبي الطريق مستترين بالأشجار والسيارات وأمطروهم بالأعيرة النارية وقذفوهم بالمفرقات والمولوتوف محدثين ما بهم من إصابات.
 - (٣) الشروع في قتل أمين الشرطة / رضا حمودة عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن انطلقوا نحوه من إحدى مسيراتهم بمحافظة الجيزة وأطلقوا صوبه عدة أعيرة نارية قاصدين قتله فاستقرت إحداها بعموده الفقري ونخاعه الشوكي وأحدثت ما به من إصابات نتج عنها شلل نصفي كامل بالمجني عليه.
 - (٤) تخريب مبنى الشركة المصرية لتوزيع الغاز الطبيعي (تاون جاس) حيث وقع اختيارهم على مبنى الضرائب العقارية بالجيزة الذي يضم شركة تاون جاس لتخريبه وانقضوا على حراس المبنى وشلوا مقاومتهم وأطلقوا الأعيرة النارية على واجهته وقذفوا المولوتوف إلي داخله وأضرموا فيه النيران مع تصوير أحدهم للواقعة لنشرها على شبكة المعلومات الدولية ومواقع التواصل الاجتماعي.
 - (٥) تخريب بنك الاتحاد الوطني فرع الأهرام بأن أطلقوا صوب واجهته عدة أعيرة نارية ووثق إثنان منهم الواقعة بتصويرها لنشرها كسابقتها وكان ذلك بغرض الإضرار باقتصاد جمهورية مصر العربية ،وقد ثبت بالتحقيقات تأثر حركة المعاملات المالية بذلك البنك عقب تلك الواقعة.
 - (٦) تخريب بنك الإسكان والتعمير فرع الأهرام بأن أطلقوا صوب واجهته عدة أعيرة نارية ووثقوا الواقعة بتصويرها لنشرها كسابقتيها وكان ذلك بغرض الإضرار باقتصاد جمهورية مصر العربية ،وقد ثبت بالتحقيقات تأثر حركة المعاملات المالية بذلك البنك عقب تلك الواقعة.
 - (٧) تخريب موزع كهرباء "أم الأبطال" بالعمرانية بأن حطموا أقفال بوابته وألقوا داخله عبوات مشتعلة فأضرموا النيران به وحدث انفجار بخلاياه الكهربائية مما ترتب عليه انقطاع التيار الكهربائي عن المناطق التي يغذيها.
 - (٨) تخريب ممتلكات الهيئة العامة للنظافة والتجميل بالقائهم عبوات مشتعلة بجراج الهيئة بدائرة قسم الأهرام فامتدت نيرانها إلي إحدى السيارات المملوكة للهيئة.



النَّيَابَةُ الْعَامَّةُ

مكتب

النائب العام

- (٩) تخريب نقطة مرور الطالبية بإلقاءهم عبوات مشتعلة بها بعد نزعهم الأسلاك الحديدية لنوافذها وتحطيمها فأضرموا النيران بها.
- وقد اعترف سبعة عشر متهماً من بين سبعة وثلاثين متهماً تم ضبطهم نفاذاً لأوامر النيابة العامة بضبطهم وإحضارهم بانتمائهم لجماعة الإخوان الإرهابية وبارتكابهم الجرائم السالف بيانها وبحيازتهم وإحرازهم للعديد من الأسلحة والذخائر، والمواد المفرقة والأدوات والمواد الداخلة في تصنيعها، والهواتف المحمولة المعدل دوائرها الاليكترونية لاستخدامها في عمليات التفجير عن بُعد ودوائر اليكترونية تستخدم في ذلك الغرض، ومطبوعات ومنشورات وأجهزة حاسب آلي ثبت احتوائها على مقاطع فيديو لبعض العمليات الإرهابية التي قاموا بتنفيذها، كما ثبت من فحص مواقع التواصل الاجتماعي لبعض المتهمين نشرهم لمقاطع الفيديو المشار إليها.
 - كما اعترف أيضاً بعض المتهمون بتخطيطهم لارتكاب وقائع أخرى ضد نجل أحد قيادات القوات المسلحة، وكوبري مشاة أمام إحدى المراكز التجارية الشهيرة، وإحدى البنوك، وإحدى فروع شركات المحمول، وماكينات الصراف الآلي للبنوك، وإحدى سيارات جريدة قومية، وبعض محلات المصوغات بمحافظة الجيزة إلا أنه قد حيل بينهم وبين تنفيذ مخططاتهم لضبط بعضهم.
 - وقد قامت النيابة العامة بإجراء معاينات تصويرية لأماكن الأحداث التي اعترف المتهمون المضبوطون بارتكاب جرائمهم فيها بمرافقة المتهمين الذين قاموا بتمثيل تصويري لكيفية تنفيذهم لجرائمهم وكيفية تصنيعهم للعبوات المتفجرة بأنواعها وزرعها بالأماكن المستهدفة كما قام أحدهم بإجراء عملية محاكاة أمام النيابة العامة لكيفية تصنيعه للعبوات المتفجرة والعبوات الحارقة ذاتية الاشتعال.
 - وقد وجهت النيابة العامة للمتهمون ارتكاب جرائم إنشاء وتأسيس وتولي زعامة وقيادة وإدارة وتمويل جماعة أسست على خلاف أحكام القانون والانضمام إليها وكان الإرهاب وسيلتها في تنفيذ أغراضها غير المشروعة، والتخابر مع من يعملون لمصلحة جماعة إرهابية مقرها خارج البلاد "التحالف الدولي لدعم الشرعية" للقيام بأعمال إرهابية داخل القطر المصري، والشروع في القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد والتخريب العمدي للمباني والأماكن العامة والشروع فيه ومقاومة السلطات والبلطجة والقبض والاحتجاز والاتلاف العمدي للممتلكات وكان ذلك تنفيذاً لغرض إرهابي وبقصد الإضرار بالاقتصاد القومي وإحداث الرعب بين الناس.
 - ونفاذاً للقانون رقم ١٣٦ لسنة ٢٠١٤ بشأن تأمين وحماية المنشآت العامة والحيوية فقد أمر النائب العام بإحالة قضايا تنظيم مجهولون الإرهابي إلي المدعي العام العسكري مع سرعة ضبط وإحضار باقي عناصر ذلك التنظيم وعرضهم على جهة الاختصاص.